الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتيغارا ..... (أوغندا)

ثم : السيد أنشور ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53681 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/60/80 وA/60/111)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/60/61-E/2005/7، A/60/117، 128، 133 وCorr.1/133، 138، 155، 156، 290 وA/60/377-E/2005/92)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/60/151 وA/60/377-E/2005/92)

١ - **السيد تارب** (الدانمرك): تكلم باسم المجلس الدانمركي لمنظمات المعوقين وتناول البند ٦٢ من جدول الأعمال، فقال إن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق ما لم تشمل أضعف الفئات، وهم المعوقين. وأضاف أن أكثر من ثلثي هؤلاء الأشخاص يعيشون في البلدان النامية وأغلبهم من أفقر الفقراء وأن مستواهم المعيشي أدنى من المستوى الذي يتمتع به الفقراء غير المعوقين. وذكر أن برامج القضاء على الفقر يجب، لذلك، أن تهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمعوقين. وأضاف أن الأطفال المعوقين يجب أن يستفيدوا من العمل الإيجابي في جميع البرامج التعليمية، حيث أن المعوقين في حاجة أشد إلى التعليم من غير المعوقين، إذ بدون هذه البرامج لن تتاح لهم فرصة الالتحاق بسوق العمل. وأكد أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للنساء المعوقات خصوصا في إطار أهداف الألفية، مع الحرص على عدم إغفال هدف الألفية الخاص بالقضاء على شلل الأطفال.

٢ - وأشار إلى المفاوضات الجارية بشأن وضع اتفاقية للأمم المتحدة لحقوق المعوقين، التي يثق أنها ستتحول إلى حقيقة بحلول عام ٢٠٠٧، فرحب باشتراك منظمات المعوقين في أعمال اللجنة المخصصة المشكلة لهذا الغرض. وقال إن من المهم أن تقدم الحكومات مساهمات منتظمة إلى الصندوق الطوعي المنشأ لتمكين تلك المنظمات، وخاصة منظمات البلدان النامية، من المشاركة في دوراتها. ختاما، أعرب عن الأمل في أن تنقح قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من أجل ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص بصورة كاملة بجميع حقوق الإنسان وبحمايتها الفعالة.

٣ - **السيد شم ويديا** (كمبوديا): تكلم في إطار البند ٦١، فرحب باستمرار الاهتمام بالثلاث قضايا الأساسية المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لسنة ١٩٩٥ وهي: القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. ولاحظ، مع ذلك، أن الجزء الأكبر من سكان العالم مازال يعاني من الفقر وشروره. وقال إنه يلزم الأخذ بنهج متعدد الطبقات ومتعدد القطاعات من أجل التغلب على هذه الآفة. وإن الحكومة قامت، بناء على ذلك، بوضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر تهدف إلى ضمان نظام للعدالة يدعم حقوق الإنسان ونظام للحكم المحلي يمكِّن الشعب والمجتمعات المحلية ويوفر الخدمات العامة بصورة فعالة ويبذل جهودا منتظمة لمكافحة الفقر. وأوضح، مع ذلك، أن الجهود الوطنية للقضاء على الفقر لن تنجح إلا بوجود مناخ دولي يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية.

٤ - وذكر أن هناك عقبة هامة في سبيل التنمية الاجتماعية في بلده وهي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأن

الحكومة قد وضعت خطة وطنية لمكافحة هذه الآفة، بالمثل. وناشد المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بهذا الوباء العالمي.

٥ - ولاحظ أن تشجيع العمالة الكاملة يمثل أولوية بالنسبة لحكومة كمبوديا، وخاصة، في مجال الزراعة، وهي قطاع أساسي، وكذلك في مجال السياحة والصناعات والخدمات الكثيفة العمالة. وإنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام لتطوير التكنولوجيا والصناعات القائمة على المعرفة، من أجل ضمان القدرة التنافسية لكمبوديا بين الجهات الفاعلة الإقليمية في السوق العالمية.

٦ - ختاما، أوضح أن السلطات تتخذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين والاستجابة لشواغل المعوقين والمسنين والمشردين وضمان المشاركة الشعبية من خلال لامركزية الحكم، وذلك لصالح التكامل الاجتماعي.

٧ - **السيدة الشامِسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن نصف سكان العالم مازالوا يفتقرون إلى الأسباب الأساسية للحياة الكريمة بعد مرور ١٠ سنوات على مؤتمر قمة كوبنهاغن. وإنه من المهم، لذلك، بذل جهود متزايدة لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة التي تناولت التنمية الاجتماعية بغية إقامة مجتمع لائق للجميع ويتمتع فيه الناس بالأمن والاستقرار والرخاء.

٨ - وتابعت حديثها قائلة إن الإمارات العربية المتحدة حققت، من جانبها، تقدما ملحوظا في أغلب المؤشرات التنمية الاجتماعية، كما يتبين من ارتفاع دخل الفرد وزيادة الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والرعاية الصحية وارتفاع النسبة المئوية للمرأة العاملة في الأنشطة المربحة، وانخفاض معدل وفيات الأمهات والرضع والقضاء على الأمراض الخطرة. وأضافت أ، هناك اهتمام خاص بتنمية الموارد البشرية، مما يشمل توفير التعليم المجاني على جميع المستويات، وتلبية احتياجات العمالة، خاصة في القطاع الخاص الذي يعتبر عماد الاقتصاد الوطني. وأكدت أن الحكومة مهتمة أيضا، بصورة خاصة، بتشجيع إدماج الشباب المضطرب والمعوقين في المجتمع. وتسعى إلى تعزيز التضامن الاجتماعي بأساليب أخرى أيضا، وخاصة، بدعم المنظمات الطوعية والإنسانية التي تساهم، بدرجة كبيرة في برامج الرعاية والتنمية، على الصعيدين الوطني والدولي.

٩ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): رحبت بتأكيد تقارير الأمين العام التي تتناول التنمية الاجتماعية على العنصر الريفي الأساسي للتنمية الوطنية بوصفه عاملا مخففا للفقر في المناطق الحضرية والريفية والهجرة الجماعية. وشددت على أهمية التعليم الابتدائي للجميع، فقالت إن تنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر تتطلب دعما من الشركاء في التنمية، وخاصة، من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعربت عن تقديرها لتقرير حالة الشباب في العالم، ٢٠٠٥، فقالت إن مشاركة الشباب. في أوغندا، في صنع القرارات مكفول على جميع المستويات، ومنها الأسرة والمجتمع المحلي والمدارس والبرلمان. وأكدت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير هذه المشاركة، مع الاعتبار الواجب للمعايير الشخصية والثقافية.

١٠ - ومضت تقول إن احتياجات المسنين مثار قلق بالغ، وتزداد حدة نتيجة للأخطار التي يمثلها الفقر والمرض للهياكل الأسرية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يمكن أن يقضي مبكرا على حياة الإنسان، إذا تعذر كبحه. ورحبت، لذلك، بالتطورات الأخيرة التي حدثت داخل منظومة الأمم المتحدة، بالاهتمام بالمسنين، وخاصة بمتابعة خطة عمل مدريد التي اعتمدتها الجمعية العالمية الثاني للشيخوخة والتي أشارت، بصورة خاصة، إلى احتياجات البلدان النامية والمناطق الريفية. وشددت في هذا الصدد، على أهمية المساهمة التي يستطيع العمل التطوعي تقديمها.

١١ - وفيما يتصل بحقوق المعوقين، قالت إنها تتطلع إلى نجاح إتمام الجهود الجارية للتفاوض بشأن وضع اتفاقية للأمم المتحدة حول هذه المسألة وحثت على الاستفادة بدرجة أكبر من المدخلات المقدمة من البلدان النامية وعلى زيادة الدعم المقدم إلى تلك البلدان لإجراء بحوثها الخاصة.

١٢ - **السيد أو ماونغ واي** (ميانمار): أعرب عن ارتياحه لأن الإعلان الخاص بالذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي اعتمدته لجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعاد تأكيد أن التعاون الدولي المعزز على الصعيد الوطني يعتبر أساسيا لتنفيذ التزامات كوبنهاغن. وأعرب عن أمله في أن تتحول الآليات المالية المطلوبة إلى حقيقة قريبا.

١٣ - وفيما يتصل بتخفيف الفقر، قال إن حكومة ميانمار قد شرعت في تنفيذ ثلاثة برامج لتحقيق النمو المتوازن في جميع أنحاء البلد وتضييق الثغرة بين الأغنياء والفقراء. وبالنسبة لمسألة حقوق المعوقين، ذكر أن الحكومة اتخذت تدابير لتمكين الأشخاص المعوقين من الاستفادة من خدمات إعادة التأهيل والمشاركة في العمل المنتج وتحقيق مزيد من الاعتماد على الذات. وأضاف أنه يجري حاليا إعداد قانون جديد كجزء من الجهود المبذولة لضمان تكافؤ الفرص لمثل هؤلاء الأشخاص، سواء في مجال التعليم أو في مجال التوظيف. ختاما، أشار إلى متابعة السنة الدولية لكبار السن، فقال إن بلده يحتفل باليوم العالمي لكبار السن على نطاق الدولة منذ سنة ١٩٩٩، وذلك من أجل إيجاد الوعي باحتياجات هؤلاء الأشخاص وتشجيع التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ووسائط الإعلام والكيانات الخاصة والشباب للعناية بهم. وأكد أن ميانمار ملتزمة بخطة عمل مدريد وبتهيئة مجتمع لجميع الأعمار.

١٤ - **السيد آلاي** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥ (A/60/117/Rev.1) فأعرب عن أسفه لأن الالتزامات الرئيسية العشرة التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأيدها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لم تنفذ على النحو المتوقع. وقال إن بعض السياسات والممارسات قد أدت إلى تفاقم أوجه التفاوت في أماكن كثيرة من العالم، وخاصة من حيث إمكانيات الحصول على التعليم.

١٥ - ومضى يقول إن قصور الموارد البشرية والمالية يظل يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وأضاف أن النمو والتحرر الاقتصادي السريع عملا على تفاقم المشاكل الاجتماعية والثقافية. وأوضح أن الحاجة إلى حماية أعضاء المجتمع المسنين تزداد إلحاحا مع شيوخة السكان.وأنه يلزم وضع سياسات وتدابير محددة لتلافي تفكك الحياة العائلية.

١٦ - وأكد أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن القضاء على عدم المساواة والتمييز والتفكك الاجتماعي بسن القوانين الملائمة وتنفيذها، وتوفير العمالة المدرَّة للدخل المناسب وضمان مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والاستثمار في التنمية الاجتماعية، ورعاية الضعفاء وإتاحة الفرص للتقدم وحفظ السلام والأمن والاستقرار.

١٧ - ولاحظ أنه بالرغم من اعتماد الجمعية العامة لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وبعدها، منذ عشر سنوات، يشير تقرير حالة الشباب في العالم لسنة ٢٠٠٥ إلى اتجاهات مقلقة بالنسبة للفقر، ولعدم الالتحاق بالمدارس والأمية بين الشباب. وقال إن بطالة الشباب عند أعلى المستويات في غرب آسيا وأفريقيا وأنها تتزايد حدة مع انتشار العولمة. وأن الحمل المبكر ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب يظلان من أهم مصادر القلق. وأكد أن جميع الحكومات عليها أن تشجع الاستثمار

من أجل تلبية احتياجات الشباب، وخاصة فيما يتصل بالتعليم والرعاية الصحية. ولاحظ أن الشباب، وخاصة أضعف المجموعات منهم، مثل المعوقين، يلزم معاملتهم بكرامة ومع احترام حقوقهم حتى ينشأوا ليصبحوا أعضاء يشعرون بالمسؤولية في المجتمع. وأعرب عن أمله في أن تؤتي الجهود الجارية لصياغة اتفاقية لحماية وتعزيز حقوق المعوقين ثمارها قريبا.

١٨ - وذكر أن التنمية الاجتماعية عنصر حاسم من الأهداف الإنمائية للألفية وأنه يلزم زيادة التعاون الدولي لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وأن على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، نظرا لما لديها من قدرات وموارد كبيرة. وقال إن معاناة بلد واحد تؤثر على جميع البلدان في عالم آخذ في العولمة وقائم على الاعتماد المتبادل بشكل متزايد. وإن العمل الجماعي والالتزام المتجدد، خاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، من شأنه أن يساعد على تحقيق الرخاء والرفاه لجميع الأمم.

١٩ - **السيد أمولو** (كينيا): تناول البند ٦١ من جدول الأعمال فقال إن الكفاح من أجل القضاء على الفقر وتشجيع العمالة ورعاية التكامل الاجتماعي يمثل تحديا عميقا بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ومنها كينيا. وأضاف أنه، رغم تحقيق الانجازات في مجال تنفيذ الالتزامات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولاحظ أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية قد شدد على ضرورة منح الأولوية للتنمية الاجتماعية ووفَّر إطارا للقيام بذلك. غير أن الالتزامات الواردة في برنامج العمل لم يتم إدراجها بصورة متسقة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية.

٢٠ - ومضى يقول إن كينيا بدأت تنفيذ مبادرات للحد من الفقر، منها استراتيجية للحد من الفقر واستراتيجية الانتعاش الاقتصادي الراهنة والخاصة بتوليد الثروة والعمالة. وأضاف أن لجنة القضاء على الفقر تعمل على تنسيق المبادرات العامة والخاصة الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. وأضاف أن تقرير تقييم احتياجات الأهداف الانمائية للألفية وتقدير تكاليفها الصادر مؤخرا أشار إلى أن كينيا تحتاج إلى ٣ بليون دولار سنويا لتغطية النقص في التمويل اللازم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن تنفيذ الهدف ٨، الداعي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية سيكون لازما حتى تستطيع كينيا تحقيق الأهداف المقررة بحلول عام ٢٠١٥.

٢١ - وتابع حديثه قائلا إن كينيا قامت بوضع سياسات محددة لتلبية احتياجات الشباب والمسنين والمرأة والمعوقين. وأضاف أن الشباب الذين يمثلون ما يزيد عن ٦٠ في المائة من سكان البلد، هم أشد من يعاني من الفقر. وإن الحكومة قامت بتمويل مشاريع لتنمية شباب الريف ترمي إلى إيجاد الوظائف ووضعت ورقة دورية عن سياسات الشباب ينتظر مناقشتها في البرلمان. ولاحظ أن تنفيذ التعليم الابتدائي المجاني للجميع واعتماد قانون الإعاقة لسنة ٢٠٠٤ قد عاد بفوائد اجتماعية واقتصادية وإن كان يفرض ضغوطا إضافية على الموارد الشحيحة للبلد. وأكد أن الحكومة تحتاج إلى مساعدات مالية خارجية لمواجهة تحديات رفع سن التقاعد وتنفيذ خطة معقولة التكاليف للرعاية الصحية تتسم بسهولة الوصول إليها.

٢٢ - وأوضح أن العولمة وأوجه التقدم التكنولوجي السريع ترتب عليها أثر معاكس على اقتصاد كينيا وأن التنافس غير العادل وارتفاع تكاليف الإنتاج والإعانات الزراعية الغربية أدت إلى إغلاق عدد كبير من المشاريع الصناعية. وإن ما نتج عن ذلك من فقد الوظائف أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات والمرافق الاجتماعية ويشكل خطرا على التكامل الاجتماعي.

٢٣ - وبيَّن أن لكل بلد دورا منفردا عليه القيام به في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية، بينما يمكّن التعاون من تحقيق النتائج المرجوة بسرعة أكبر. وقال إن الإطار المعياري اللازم موجود وإن ما يلزم الآن هو الإرادة السياسية والمشاركة النشطة. واختتم حديثه قائلا إن النجاح يتحقق متى وضع كل بلد نصب أعينه الغنيمة وهي: القضاء على الفقر وعدم المساواة والاقتصاد الاجتماعي.

٢٤ - **السيد فانوفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تناول البند ٦٢ من جدول الأعمال فرحب بالتقرير عن الشباب في العالم، لعام ٢٠٠٥، الذي أوضح تحقيق التقدم في عدة مجالات من تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، وإن كان مازالت هناك عقبات كثيرة في سبيل مواصلة التقدم، مما يؤثر بصورة خاصة على الشباب في البلدان النامية. ولاحظ أن الجوع والفقر وعدم الحصول على التعليم بالشكل المناسب، وعدم المساواة بين الجنسين والمشاكل الصحية وإساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث هي أهم المشاكل التي يظل يتعين مواجهتها من المجتمع الدولي. وأكد أن الطابع المعقد لهذه المشاكل والصلات القائمة بينها نتيجة للعولمة تعني أن جميع الدول عليها أن تعمل معا للتغلب عليها.

٢٥ - وذكر أن اتحاد شباب لاو يقوم، منذ إنشائه، بدور نشط في الكفاح في سبيل الاستقلال الوطني. وإن الاتحاد أصبح منظمة جماهيرية تضم ٠٠٠ ٢٠٠ عضو منهم ٠٠٠ ٨٠ امرأة، منذ تحرير البلد في عام ١٩٧٥. وقال إن أهداف الاتحاد تتمثل في تعزيز التضامن بين الشباب وإشراكهم في التنمية الوطنية بتشجيع التعليم وزيادة الوعي بقضايا الصحة، وحث روح الوطنية والمساهمة في تعزيز السلام والصداقة والتعاون والتنمية.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن اتحاد شباب لاو شارك أيضا في صياغة سياسات الشباب الوطنية وفي الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ولاحظ أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوصفها من أقل البلدان غير الساحلية نموا، مازالت تعاني من صعوبات في عدة مجالات. ولذلك، ناشد المجتمع الدولي أن يوفر مزيدا من المساعدة، وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتمكن بلده من ضمان مستقبل أفضل لجيل الشباب.

٢٧ - تولى السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٨ - **السيد نسيمي** (الكونغو): تناول البند ٦١ من جدول الأعمال، فقال إن أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد اتسعت، بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضاف أن بلده قد أيد نتائج الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية التي أبرزت عدم تساوي التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعتمدة في مؤتمر القمة وأكدت ضرورة بذل مزيد من الجهود.

٢٩ - وأكد أن الكونغو عازم على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقمة الألفية. ولذلك فإنها تولي اهتماما الخاص للحد من الفقر رغم عبء الديون الذي تتحمله. وقال إنه تم وضع برنامج مفصل للقضاء على أوجه التفاوت للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ يتمشى مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي تم تفاوض بشأنها مع المؤسسات المالية الدولية، في إطار سياسات التنمية الخاصة بالبلد. وأضاف أن الحكومة خصصت موارد كبيرة لتنفيذ البرنامج لكنها تحتاج كذلك إلى مساعدة شركاء التنمية.

٣٠ - ولاحظ أن البطالة — خاصة بين الشباب الذين يشكلون أكثر من ٥٠ في المائة من سكان البلد — تسبب قلقا بالغا لحكومة الكونغو التي قامت، لهذا السبب، بوضع برنامج لإعادة إدماج قدامى المحاربين، حقق شيئا من النجاح بالفعل. وأعرب عن امتنان حكومته للتمويل الذي تلقته من أجل البرنامج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وتوجه بالشكر أيضا إلى حكومة اليابان على مساهمتها لمشروع ''الشباب في خطر'' التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكونغو. وأوضح، مع ذلك، أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى السلام الدائم والأمن اللازمين لتحقيق التنمية، وإن الكونغو تعتمد على دعم شركائها في التنمية، في هذه المساعي.

٣١ - ولاحظ أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أهم أسباب المرض والوفاة في الكونغو وأن الحكومة أقرت خطة وطنية لمكافحة الوباء العالمي للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يخضع لسلطة رئيس الدولة شخصيا. وقال إن حكومته ترحب بالإعلان الصادر بخصوص تقديم منحة كبيرة إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتزام مجموعة الثمانية مؤخرا بضمان أن يحصل ضحايا الإيدز على العلاج اللازم بحلول عام ٢٠١٠. وترحب كذلك بالتزام المجموعة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وقرارها إلغاء الديون المستحقة على ١٨ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأغلبها في أفريقيا. وشجع المجموعة على تقديم اقتراحات إضافية من أجل تمويل التنمية فضلا عن مبادراتها لتخفيف الديون.

٣٢ - ختاما، أكد أن الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عمل مشترك من جانب المجتمع الدولي. وأن الكونغو ستواصل القيام بدورها في هذه الجهود.

٣٣ - **السيد تيسفو** (إثيوبيا): تناول البند ٦١ من جدول الأعمال، فرحب بالتقدم المحرز في مجالات عديدة من التنمية الاجتماعية، على النحو المبين في الدورة الثالثة وأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. ولاحظ أن التقدم لم يكن متسقا فيما بين المناطق أو المجموعات المختلفة داخل كل بلد. وذكر، بصورة خاصة، أن البطالة زادت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مع استمرار ارتفاع مستويات تفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها.

٣٤ - وتابع حديثه قائلا إن أوجه التقدم في التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي لم تتحقق بصورة كاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإن الفقر في زيادة مستمرة مع معاناة ثلث السكان من نقص التغذية. وقال إن معدلات البطالة والبطالة الناقصة مرتفعة في هذه المنطقة وأن تقدم الديمقراطية والحكم الرشيد قد عملا على تحقيق التكامل الاجتماعي إلى حد ما، وإن ظلت التحديات القائمة هائلة. وذكر أن الصراعات وعدم الاستقرار والجفاف وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز) مازالت تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وإن الالتزام المقدم من زعماء العالم في كوبنهاغن والخاص بتعجيل التنمية في أفريقيا لم ينفذ بعد.

٣٥ - ولاحظ أن إثيوبيا اتخذت خطوات هامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تضم، في رأيها، الالتزامات الرئيسية لكوبنهاغن. وإنها اعتمدت برنامجا للتنمية المستدامة والحد من الفقر وبدأت تنفيذ سياسات تركز الاهتمام على القضاء على الفقر، في قطاعات مختلفة. وأضاف أنه تم تحقيق بعض النتائج المشجعة، ومنها، على سبيل المثال، زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية وفي

مستوى الحصول على الخدمات الصحية. وأوضح أن هناك جهودا تبذل أيضا من أجل تحسين التكامل الاجتماعي من خلال إصلاح الخدمة المدنية ونظام العدالة. وإن الديمقراطية تمتد جذورها كما يتبين من إجراء الانتخابات الثالثة في أيار/مايو ٢٠٠٥، وكانت أكثر الانتخابات تنافسا وديمقراطية.

٣٦ - وأكد أن تحقيق هدف التنمية الاجتماعية مسؤولية الحكومات في المقام الأول ولكن لا بد من التعاون الدولي أيضا. ورحب لذلك بالالتزامات الأخيرة للبلدان المانحة، الخاصة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء ديون أفقر البلدان. وقال إن إثيوبيا بذلت ما تستطيعه من جهود، من جانبها، لتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال اعتماد السياسات الملائمة وتنفيذها. وإن مواصلة التقدم تتطلب مساعدة من المجتمع الدولي. وأضاف أن المستوى المنخفض الراهن للمساعدة الإنمائية الرسمية السنوية بالنسبة للفرد لا يكفي. إذ أن تقييم الاحتياجات الذي أجري في إثيوبيا قد أظهر أنه تلزم زيادة هذه المساعدة ٨ أضعاف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥.

٣٧ - وأعاد تأكيد التزام بلده بمثل التنمية الاجتماعية وقال إنه يتطلع إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجمعية العامة الاحتفال بالقضاء على الفقر وباستعادة الكرامة للجميع.

٣٨ - **السيد ليمون** (سورينام): قال إنه لم يتحقق تقدم مطرد في التنمية الاجتماعية نظرا لغياب بيئة تمكينية وإن وفده يرى أن النهوض بالتنمية الاجتماعية يعتمد على مشاركة الأطراف صاحبة المصلحة والقدرة على إدماج السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تحسين الفرص ونوعية الحياة المتاحة للجميع.

٣٩ - وأوضح أن الفقر يظل من أشد التحديات المثبطة التي تواجه المجتمع الدولي وإن سورينام قد أنشأت نظاما للضمان الاجتماعي من أجل المجموعات الضعيفة ومنها المسنين والشباب والمعوقين والفقراء، وذلك في محاولة للحد من ضعف الفقراء. وقال إن الحكومة قامت أيضا بصياغة سياسة إنمائية تشرك القطاع الخاص والنقابات والمجتمع المحلي ووضعت سياسات لتيسير الوصول إلى أسواق العمل وتعزيز تنظيم المشاريع الصغيرة.

٤٠ - وتابع حديثه قائلا إنه، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق كل بلد، فإنه يلزم زيادة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وأضاف أن التقلبات الاقتصادية وتدهور الخدمات الصحية وعدم وجود الدعم الدولي، كلها تؤثر على قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الاجتماعية اللازمة لتحسين حالة شعوبها، في البلدان النامية، بصورة خاصة.

٤١ - ختاما، قال إن مؤتمر القمة العالمي الذي انتهت أعماله مؤخرا قد أعاد تأكيد أهمية التنمية فيما يتصل بزيادة الأمن والرخاء في العالم. وإن الدول الأعضاء أعربت عن استعدادها للعمل في سبيل التنمية العالمية وإنها تتطلع الآن إلى الأمم المتحدة لكي ترشدها إلى الطريق.

٤٢ - **السيد جيل** (الهند): قال إنه يلزم الاستمرار في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين من أجل ضمان نهج متسق للتنمية، محوره الإنسان. وأعرب عن قلق الهند إزاء عدم انتظام التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة، حيث أنها ترى أن الطريق الوحيد لمعالجة المشكلة هو من خلال بناء قدرات البلدان النامية، بتعاون من المجتمع الدولي.

٤٣ - ومضى يقول إن حكومة الهند قامت بوضع عدة استراتيجيات إنمائية في مجالات الحد من الفقر، والسكان والتعليم والصحة. وإن الفقر انخفض بنسبة ٢٦ في المائة، نتيجة لذلك، وأصبح الحق في العمل من الحقوق الأساسية،

مع ضمان ١٠٠ يوم عمل سنويا لكل أسرة معيشية في الريف.

٤٤ - وأوضح أن الهند تؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن دور التعاونيات في القضاء على الفقر. وإنها تولي اهتماما خاصا لتطوير التعاونيات في مجالات مختلفة، منها الإنتاج الزراعي.

٤٥ - وفيما يتصل بعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ذكر أن معدلات محو الأمية قد ارتفعت فتجاورت الثلثين، وإن التعليم الابتدائي أصبح حقا أساسيا. وقال إن الحكومة تقترح زيادة الإنفاق العام على التعليم وأنشأت اللجنة الوطنية للتعليم من أجل تخصيص الموارد ورصد البرامج.

٤٦ - وبيَّن أن الهند تود التأكيد على أهمية ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أعمال لدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى رعاية السكان المسنين. وأعلن أن الهند تؤيد تماما خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتأمل أن تتم المفاوضات الجارية بشأن وضع اتفاقية خاصة بالمعوقين في وقت مبكر.

٤٧ - **السيد صدوكوف** (كازاخستان): قال إن قضايا التنمية الاجتماعية مازالت مدرجة في جدول الأعمال، بعد اعتماد برنامج عمل كوبنهاغن بعشر سنوات؛ بل إن بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تدهورت في بعض البلدان. وأضاف أن البلدان المتقدمة النمو عليها التزام بزيادة المساعدة الإنمائية، بينما ينتظر من البلدان النامية أن تستفيد من هذا المساعدة بكل ما يمكن من كفاءة.

٤٨ - وذكر أن كازاخستان تنفذ القرارات المتخذة في كوبنهاغن ومدريد بشكل متسق وتظل ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الحكومة بدأت تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات الاجتماعية وقامت بزيادة الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة. وإنه يجري أيضا التصدي لمسائل صحة الأم والطفل، ورعاية المعوقين ونقص الإسكان.

٤٩ - ولاحظ أن التعليم شرط أساسي للدخول في سوق العمل، فقال إن كازاخستان وضعت مجموعة من التدابير تشمل التعليم الابتدائي الإلزامي، والتعليم العالي المجاني، والتدريب المهني وقروض التعليم والحماية الاجتماعية للطلاب.

٥٠ - وفيما يتصل برعاية المسنين، قال إن كازاخستان تؤمن بأن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية عليها أن تتعاون بصورة وثيقة مع الحكومات بتقديم الدعم التقني والاستشاري لها من أجل تنفيذ خطة مدريد الدولية للشيخوخة. وأضاف أن حكومة كازاخستان تقوم حاليا بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية وتنفذ التأمين الصحي الإجباري للأفراد من أجل تحسين نوعية حياة المسنين.

٥١ - ختاما، أكد أن قيام الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة باتخاذ إجراءات منسقة وتنفيذ التزاماتها فيما يتصل بالأهداف الإنمائية والوثائق الأساسية الأخرى للتنمية الاجتماعية تعتبر من الأمور الحيوية.

٥٢ - **السيدة الحاجري** (قطر): قالت إن مؤتمر القمة العالمي المعقود في كوبنهاغن والمؤتمرات الأخرى المعقودة حديثا وفرت أساسا سليما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقرار حق الإنسان الأساسي في التنمية. ولكن لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقة دون إقرار السلام والاستقرار وإنه يلزم بذل مزيد من الجهود لإنهاء الصراعات.

٥٣ - وذكرت أن قطر وضعت قوانين كثيرة لتشجيع التنمية، في السنوات الأخيرة، وأن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، المنشأ بموجب مرسوم ملكي برئاسة صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، زوجة الأمير، يخدم جميع طبقات المجتمع، بما فيها الأطفال، والشباب، والنساء،

والمسنين والمعوقين، وقالت إن المجلس نفذ برنامجا لإدماج المعوقين في التعليم، ويقوم بوضع استراتيجية وطنية للشباب والمسنين. وأضافت أن إعلان مؤتمر الدوحة الدولي لرعاية المسنين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تم تعميمه في الوثيقة A/60/377-E/2005/92. وأضافت أن قطر خصصت ٨ بليون دولار لتمويل صندوقين، أحدهما للتعليم والآخر للصحة.

٥٤ - وذكرت أن قطر تبرعت بسخاء لعدد كبير من المؤسسات والصناديق الدولية، للمساعدة على تحقيق رؤية الألفية الخاصة بالحد من الفقر والجوع، وذلك بالإضافة إلى ما تبذله من جهود للتنمية الوطنية. وفي الختام، قالت إن قطر تدعو إلى بذل جهود متضافرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتقليص الآثار السلبية للعولمة في البلدان النامية، وخاصة في أفقر البلدان.

٥٥ - **السيدة شينويت** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في ١٩٩٥، أسهم مساهمة كبيرة في تشجيع تنمية مستدامة محورها الإنسان وتتسم بمزيد من الإنصاف، وخاصة في مجال حقوق المرأة والمعوقين. غير أن طبيعة التحديات تغيرت منذ ذلك الوقت ومثلت مشاكل من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشيخوخة وعدم المساواة بين الجنسين خطرا كبيرا على التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

٥٦ - وتابعت حديثها قائلة إن الجوع يمثل حاليا أخطر التحديات التي تواجهها البشرية. وإن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقدر أن نحو ٨٠٠ مليون شخص يعانون من جوع مزمن في العالم النامي. وأضافت أن الاتجاهات السائدة في التسعينات قد أوضحت أن بعض البلدان المنخفضة الدخل قد تمكنت من الحد من الجوع، بينما لم تتمكن أغلبية تلك البلدان من تحقيق ذلك. ولاحظت، بصورة عامة، أن البلدان التي نجحت تميزت بزيادة سرعة النمو الاقتصادي وبطء النمو السكاني، وانخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وارتفاع ترتيب مؤشر التنمية البشرية فيها.

٥٧ - ولاحظت أن البلدان يلزمها أن تفهم حالتها الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الحقيقية لشعبها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة. وفيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يصيب فقراء الريف بإعداد مهولة، أكدت أن الحلول الناجحة يجب أن تراعي جميع أبعاد القطاعات الريفية والزراعية.

٥٨ - وأوضحت أن منظمة الأغذية والزراعة مستعدة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، في أقرب وقت ممكن. وقالت إنه، بالرغم مما تحقق من تقدم ملموس على عدد كبير من الجبهات، لا يمكن كسب معركة التنمية الاجتماعية المنصفة إلا بتحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد المنتجة بين الرجال والنساء واستفادتهم من الدعم التقني والمالي فضلا عن الإدارة الرشيدة وسيادة القانون.

٥٩ - ختاما، قالت إن تحقيق هدف تهيئة البيئة التمكينية للتنمية الاجتماعية يتطلب تعاونا وثيقا بين عدد كبير من الجهات الفاعلة، على جميع المستويات. وإن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعملان حاليا على أحداث فرق حقيقي في حياة الجياع والفقراء في جميع أنحاء العالم النامي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.